

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٨٤٢**

الأربعاء، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تيرومورتي	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برنس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فاري
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

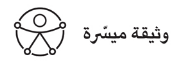
تقرير الأمين العام الحادي والثلاثون عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2021/689)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٥٧٦ (٢٠٢١) (S/2021/700)

21-23391 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام الحادي والثلاثون عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2021/689)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٥٧٦ (٢٠٢١) (S/2021/700)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة جانين هينس بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/689، التي تتضمن تقرير الأمين العام الحادي والثلاثين عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، والوثيقة S/2021/700، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٥٧٦ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن للسيدة هينس بلاشارت.

السيدة هينس – بلاشارت (*تكلمت بالإنكليزية*): لا بد لي من الإقرار بأن العودة إلى قاعة المجلس بعد عام ونصف مدعاة للشعور بامتياز وشرف خاصين. وآمل حقا أن تكون هذه العودة التدريجية إلى الأوضاع الطبيعية، أو ما يقترب منها، في متناول الجميع قريبًا.

ومع ذلك، في الوقت الحالي، يجب أن نكون واقعيين – فالجائحة لم تنته بعد، مما يتسبب في خسائر يومية في الأرواح، بما في ذلك في العراق، وتحصد المزيد من الأرواح عند وقوع مأساة، كما حدث مع حريق مدمر آخر في جناح لعلاج مرضى فيروس كورونا (كوفيد–١٩) بمستشفى في الناصرية الشهر الماضي.

وإذا سمحتم لي، سيدي الرئيس، سأكرس معظم إحاطة اليوم للانتخابات العراقية البالغة الأهمية المقرر إجراؤها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. الوقت يمر، ولم يبق سوى ٤٦ يومًا حتى يتوجه العراق إلى صناديق الاقتراع.

أود أن أبدأ بالتأكيد على أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق تعمل بجد صوب يوم الانتخابات، بما يتماشى مع قانون الانتخابات ووفقًا للجداول الزمنية المتفق عليها مسبقًا.

في الأشهر الأخيرة، حققت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العديد من الإنجازات المعقدة. وبطبيعة الحال، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ولا تزال تقدم، المساعدة الفنية حيثما أمكنها ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن عدد أفراد الأمم المتحدة المشاركين حاليًا يبلغ خمسة أضعاف ما كان عليه في انتخابات ٢٠١٨.

وكما يمكن أن يكون المجلس قد استخلص من تقاريرنا العامة الشهرية، فقد تم الانتهاء من قوائم المرشحين؛ وتم إجراء قرعة لجميع الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٨٣ دائرة؛ ولا تزال عملية طباعة بطاقات الاقتراع جارية، ومن المتوقع أن توزع جميع بطاقات الاقتراع في البلد بحلول منتصف أيلول/سبتمبر؛ وتخضع أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالاقتراع وإدارة النتائج للمراجعة من شركة تدقيق مستقلة؛ وأجريت عمليتان من عمليات المحاكاة الثلاثة المقررة ليوم الاقتراع، وكانت أحدثها محاكاة مفتوحة أمام الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام، في ٢٣ آب/أغسطس، ومن المقرر إجراء المحاكاة الأخيرة في أيلول/سبتمبر؛ ولا يزال تعيين موظفي الاقتراع جاريا، كما بدأ تدريب موظفي الانتخابات؛ وأطلقت المفوضية استراتيجية التوعية في ٦ حزيران/يونيه، وهي تشمل مجالات مواضيعية رئيسية، بما في ذلك النظام الانتخابي الجديد، ودور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، وتوزيع البطاقات البيومترية، وعملية الفرز، والإعلان عن

النتائج وتدابير النزاهة، فضلاً عن رسائل توعية محددة تستهدف، من بين جهات أخرى، النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمشردين داخليا والعائدين.

وأود أن أشيد بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لا لتفانيها فحسب بل لتحولها أيضا. وسيكون من الجيد للسلطات والأحزاب العراقية أن تعترف علناً بإنجازات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حتى الآن، وينطبق الشيء نفسه على استقلالها. إن التشكيك في قدرة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على العمل يهدد بتقويض ثقة الناخبين.

وبالتوازي مع ذلك، فإن التحضيرات لعمليات المراقبة التي ستضطلع بها الأمم المتحدة تتسارع. وتم التعاقد مع معظم أعضاء الفريق التحضيري ويتم نشرهم في بغداد بينما نتكلم الآن. وستتبعهم قريبًا الفرق الإقليمية، المتوقع أن تكون في الميدان في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر. ستمهد هذه الفرق الإقليمية الطريق لوصول الخبراء الذين سيعملون لمدد قصيرة.

وفي الوقت نفسه، وتمشيا مع ولايتها الجديدة، تكثف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق جهودها في مجال التواصل الاستراتيجي بهدف إعلام الناخبين العراقيين بالتحضيرات للانتخابات وأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة، وتبادل الحقائق والأرقام، وتصحيح المعلومات المضللة وإدارة توقعات الجمهور.

وكثيرا ما يطرح علينا سؤال عما إذا كانت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ستكون مختلفة عن انتخابات عام ٢٠١٨. وهذا سؤال معقول، لأن انعدام الثقة في السلطات والمؤسسات العامة طويل الأمد وواسع الانتشار.

وردا على ذلك، لا يسعني إلا أن أشير إلى الحقائق. والحقيقة هي أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تطبق الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة. الحقيقة هي أنه يتم إجراء تغييرات مهمة لتحسين العمليات الانتخابية والاستعدادات ليوم الانتخابات، بما في ذلك التدقيق المستقل لتكنولوجيا المعلومات، وأجهزة جديدة للتحقق من الناخبين، وإجراءات عديدة لمعالجة إساءة استخدام بطاقات التصويت الإلكترونية وعرض نتائج الانتخابات في الوقت الفعلي أثناء نقلها وفرزها والإعلان عنها. وبعبارة أخرى، فمن الواضح أن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ربما تكون مختلفة عن انتخابات عام ٢٠١٨.

بيد أن مسؤولية إجراء انتخابات ناجحة لا تقع حصراً على عاتق المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ولا يمكن أن تكون كذلك. ولذلك فنحن ندعو باستمرار جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك مسؤولي الحكومة والأحزاب والمرشحين والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والناخبين إلى الالتزام بانتخابات تتسم بالشفافية والنزاهة، قولاً وفعلاً.

وليس من المستغرب يعرب الكثيرون، بمن فيهم مواطنون عراقيون وأحزاب سياسية، عن الخوف من التزوير الانتخابي وإذا نظرنا إلى الأحداث التي جرت في الماضي فسنجد أن لهذا الخوف ما يبرره. وفي الوقت ذاته، فمن الإنصاف أن نؤكد أن الأحزاب السياسية ذاتها هي التي يمكنها إجراء هذه الانتخابات أو تعطيلها. وبغض النظر عن أعداد التدابير الفنية الموضوعة، فإن الأمر متروك لها لكي تنأى بشكل جماعي عن أي محاولة لفرض نتائج الانتخابات أو تشويهها. ويجب عليها وقف شراء الولاءات وقمع الناخبين و/أو غير ذلك من الأفعال المتعمّدة وغير القانونية. وهي التي يجب أن تكون المثال الذي يحتذى به جماعياً. فمن شأن طرف سيء واحد أن يفسد كل شيء على الآخرين.

وثمة مسألة أخرى هي أن المعلومات المضللة – بل حتى نظريات المؤامرة – لاتزال تخلق تصورات خاطئة، ولكنها مقبولة. وللأسف، فأن المعلومات المضللة منتشرة بكثرة وعلى نطاق واسع. عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والمحتجين ومسؤولي الحكومة والخصوم السياسيين، بل حتى عن الأمم المتحدة أيضا.

وتعمل البعثة لمساعدة العراق بلا كلل لتقديم الدعم التقني الكبير لمفوضية الانتخابات وجهات أخرى، حيث تنفق الملايين من أموال

دافعي الضرائب على خبراء إضافيين في الميدان. ومع ذلك، نجد من يأخذ الأمر على عاتقه ليدعي دون وجه حق بأننا ندعو بطريقة ما إلى تأجيل هذه الانتخابات. وهذا أمر سخيف صراحةً.

لذلك أود أن أوضح الأمر: إذا تجاوزت المعلومات المضللة الواقع، فلن يكون ذلك مجرد استنزاف لطاقة أولئك الذين يعملون جاهدين من أجل الصالح العام للعراق، بل إنه عمل محفوف بالمخاطر ايضاً.

وبالتالي أدعو مجدداً، جميع الأطراف المعنية إلى التمسك بالحقائق والتركيز على أدوارها ومسؤولياتها والامتناع عن استخدام الأمم المتحدة ككبش فداء. فالصدق والانضباط، نعم، والشجاعة مطلوبة في هذه المرحلة الحرجة. وأود أيضاً أن أدعو جميع وسائل الإعلام إلى تقديم معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب إلى الشعب العراقي بدلاً من زيادة التصورات خاطئة بما يلائم مؤيديها.

لقد حان الوقت للاعتراف بأن العراق هو من يقود ويملك زمام انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. وقد حان الوقت للتوقف عن لوم الآخرين على أشياء من صنع أيديكم. وقد حان الوقت للاعتراف بأن مصداقية انتخابات تشرين الأول/أكتوبر هذه ستكون أساسية لمستقبل العراق.

وبطبيعة الحال، فالانتخابات ليست هدفاً نهائياً بحد ذاتها. بل إنها وسيلة لتحقيق غاية. وتتمثل هذه الغاية في تحسين الحوكمة لبناءِ عراقٍ أكثرُ أماناً وازدهاراً وعدلاً. وبينما يراقب العالم، لا يسعني إلا أن اؤكد أن مسؤولية إنجاح الانتخابات المقبلة تقع على عاتق الأطراف العراقية المعنية والسلطات العراقية. ليس ذلك فحسب، بل أيضا المسؤولية عما يأتي لاحقاً: تشكيل حكومة جديدة، حكومة قادرة – بسرعة وبفاعلية – لمعالجة قائمة العراق الطويلة من الأعمال المحلية غير المنجزة.

أتناول الآن بإيجاز عن الدعوات لمقاطعة الانتخابات أو تأجيلها. وهناك أسباب مختلفة تقف وراء مثل هذه الدعوات، من العراقيين العاديين الذين يعبرون عن خيبة أملهم وانعدام الثقة وغضبهم وفقدانهم للأمل، وصولاً للمناورات السياسية الواضحة.

ولكن بصراحة، إن المقاطعة ليست استراتيجية فعالة ولن تقدم أي حلول. على العكس، فحينما لا تدلي بصوتك فإنك في الواقع تهدي صوتك لأولئك الذين قد تعارضهم. وبالتالي، من المهم بالنسبة للناخبين والسياسيين على حد سواء العودة إلى العملية.

والأهم من ذلك أيضاً أن العراق بحاجة إلى المضي قدما بما يتجاوز الانتخابات للانتقال لكي ينتقل، وهذا ما نأمله، من حالة الجمود السياسي الطويلة الأمد إلى حوكمة دينامية وسريعة الاستجابة.

والآن – إلى العراقيين المطالبين بالمقاطعة بسبب خيبة أملهم، أود أن أقول ما يلي:

إن الشعب العراقي ليس مجموعة متجانسة واحدة. فالعراق مجتمع متنوع وهو موطن لمجموعة واسعة من الشعوب واللغات والأديان – ما يجعل الرؤى والآراء تختلف. وهذا يعني أن نتيجة الانتخابات قد لا تكون وفق ما تتمناه، بل إنها قد تمنح الشرعية لحكومة لن تكون هي الحكومة المفضلة بالنسبة لك.

ولكن الأمر الواحد المؤكد هو عندما تقرر عدم التصويت، فإنك تضع نفسك خارج العملية الانتخابية. والأحداث التي تؤثر عليك لن يتم رسمها إلا من قبل الآخرين. وكما قلت: بالامتناع عن الإدلاء بصوتك، فإن صمتك سيكون هدية لأولئك الذين قد تختلف معهم. وبالتأكيد، لا أحد ينكر بأن التحلي بالواقعية والنظرة العملية للأمور أمر مهم أيضاً لأن هذه الانتخابات لن تؤدي إلى معجزات فورية، وهو ما ليس بوسع أي انتخابات أن تفعله. وبصراحة، فإن العراق بحاجة ماسة إلى إصلاحات هيكلية عميقة. وتتطلب هذه الإصلاحات تصميماً لا يتزعزع وصبراً هائلاً ووقتاً طويلاً.

ويجب القول بأن الديمقراطية – مع كل مكاسبها – يمكن أن تكون، من نواح كثيرة، عملاً شاقاً كما تتطلب تحقيق التوازن بين المصالح والآراء المتنوعة دائماً حلولاً وسطية. والحقيقة هي أن المجتمعات الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم في الغالب لا تُشبه العجائب التي تحدث بين عشية وضحاها: فهي تتطلب صبراً هائلاً للبناء وجهوداً متواصلة للحفاظ على ما يتحقق.

أرجو ألا تسيئوا فهمي: فبعد سنوات عديدة من الأمل والمطالبة والاحتجاج يكون نفاد الصبر أمراً مفهوماً للغاية. لذا، فإن الألم وخيبة

الأمل والإحباط من انعدام الآفاق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مفهوم جداً. ولكن في الديمقراطية، يمكن للمرءِ أن يجعل صوته مسموعاً ليس فقط من خلال الاحتجاجات العامة، ولكن أيضاً، وبشكل حاسم، من خلال صناديق الاقتراع. فهذا بلدكم وهذا صوتكم ويجب أن تنهضوا وتُسمِعوا أصواتكم.

وتتمثل رسالتي للسلطات والموظفين الحكوميين والمسؤولين والقوى السياسية والأحزاب والمرشحين: لا تخذلوا الشعب العراقي، وينبغي أن تكون خدمة المواطنين – مهما كانت خلفيتهم، أو معتقدهم، أو دينهم، أو رأيهم، أو قناعتهم، على رأس أولوياتكم، ويجب أن يكون التركيز على الحلول التي تمثل مصالح كل الناس، فالحلول التي لا تخاطب سوى الغالبية أو مجموعة معينة سيتعذر الدفاع عنها على المدى الطويل.

إن الأفعال أبلغ من الأقوال، فما أكثر البيانات والخطابات الجميلة، بيد أنه في نهاية المطاف، الأمر كله يتعلق بالإنجاز. تصدوا للفساد المستشري، عالجوا الإهمال، حاربوا عدم الكفاءة، اتركوا جانباً المصالح الحزبية الضيقة، تجاوزوا الفئوية والمحاصصة، ولا تسمحوا بنهب مؤسسات الدولة.

اشرعوا فورا في إجراء الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها، واعملوا على تنويع الاقتصاد لتقليل هشاشة العراق إزاء تقلبات أسعار السلع. ابتعدوا عن الاستمرار في إدارة الأزمات والصفقات التي تبرم لأغراض محددة، وبدلاً من ذلك، نفذوا ما اتفقتم عليه واعملوا على إيجاد طريقة عمل يمكن التنبؤ بها. أوقفوا الترهيب والاعتداءات وعمليات الاختطاف والاغتيال، وضعوا حداً للإفلات من العقاب، واعلموا أن المساءلة هي السبيل لاستعادة ثقة الناس، واعملوا على ذلك، فللشعب العراقي الحق في أن يعرف.

اعملوا على تحسين قدرة العراق على الصمود، ولا تقعوا فريسة لمنافسات القوى الخارجية. اكبحوا جماح الجماعات المسلحة التي تواصل العمل خارج سيطرة الدولة، سواء أكانت أجنبية أم محلية، وأكِّدوا على سيادة وسلطة الدولة. ويتعين الإقرار بأن للجمود السياسي ثمنا باهظا سيدفعه الشعب العراقي في نهاية المطاف، والاعتراف بأن الوعود الجوفاء أو التي لا يتم الوفاء بها لن تؤدي سوى إلى المزيد من تقويض ثقة الجمهور، ويتعين الحذر من أنّ من السهل أن يفضي السخط الذي يجيش في النفوس إلى غضب كبير. ويعني كل هذا أن المخاطر كبيرةٌ جداً، وآمل ألا يعيد التاريخ نفسه.

أتناول الآن مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. ومنذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس (انظر S/2021/474) تعرفت دولة الكويت بشكل قاطع على رفات ١٠ أفراد آخرين من قائمة المفقودين منذ عام ١٩٩١. وبعد ٣٠ عاما، أغلقت رسميا ملفات ما مجموعه ٣٠ حالة من حالات المفقودين منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، وآمل مخلصة أن تؤدي تلك الخطوة الهامة إلى إغلاق بعض ملفات أسر المفقودين.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن أملي في أن يسمح تحسن حالة جائحة كوفيد–١٩ وما يترتب عن ذلك من تخفيف القيود ذات الصلة باستئناف البعثات الميدانية واستكشاف مواقع الدفن المحتملة لتحقيق المزيد من النتائج الإيجابية.

وختاماً، أود أن أؤكد أنه مع اقتراب موعد الانتخابات بسرعة، سيحظى العراق بدعمنا في كل خطوة من الطريق. لقد أتت هذه الانتخابات بعد جهد جهيد، ولا يسعني إلا أن أشدد على أهمية إجراء انتخابات ذات مصداقية لمستقبل الديمقراطية الفتية في العراق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة هينس – بلاشارت على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة هينس – بلاشارت على إحاطتها الصريحة والمفيدة للغاية. ونشكرها مرة أخرى وفريق بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى العراق بأكمله على عملهم المتفاني الذي لا غنى عنه في المساعدة على صياغة مستقبل للشعب العراقي.

في الشهر الماضي، استضاف الرئيس بايدن رئيس الوزراء الكاظمي في المكتب البيضاوي وأكد من جديد التزام الولايات المتحدة بعراق قوي ومستقر وديمقراطي ومزدهر. وقبل ذلك بوقت قصير، استضاف الوزير بلينكن الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق في وزارة الخارجية، والذي بشر بنجاح بفصل جديد من هذه الشراكة الحيوية. ولضمان شراكة استراتيجية مستدامة طويلة الأجل، فإننا نعمل على توسيع نطاق علاقتنا لتشمل كامل نطاق القضايا الثنائية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، والتكيف مع المناخ، والصحة العامة وحقوق الإنسان. هذه هي المساعدة التي يخبرنا العراقيون أنهم يريدونها، ونحن نعلم أننا في وضع فريد للمساعدة.

وبهذا الالتزام المتجدد، أعلنت الولايات المتحدة عن تبرع بأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة من لقاح شركة فايزر BioNTech، تم تسليمها إلى العراق منذ ذلك الحين، و ١٥٥ مليون دولار إضافية كمساعدات إنسانية. واتفق وفدا الولايات المتحدة والعراق على أن تنتقل العلاقة الأمنية بشكل كامل إلى دور التدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية. ولن يكون هناك قوات أمريكية لها دور قتالي في العراق بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

ولا يخطئن أحد: كما أوضحت الحكومة العراقية نفسها، فإن مهمة هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لا تزال مستمرة، لكنها تتحول إلى مرحلة جديدة. وتبقى الولايات المتحدة وشركاؤها في التحالف والمتواجدون في بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العراق – وجميعهم موجودون في البلد بدعوة من الحكومة العراقية – حازمين وسيواصلون تدريب قوات الأمن العراقية وتقديم المشورة لها وتمكينها من مكافحة الإرهاب وبناء قدراتها على التصدي للتهديدات في المستقبل. وستواصل الولايات المتحدة احترام سيادة العراق وقوانينه، وتوفير الموارد التي يحتاجها العراق للحفاظ على سلامته الإقليمية وكفالة هزيمة داعش هزيمة منكرة.

وقد أخذ العمل الحاسم للبعثة في الاعتبار في كل اجتماع هام تقريبا خلال زيارة حكومة العراق إلى واشنطن. وأشاد الرئيس بايدن على وجه الخصوص بجهود الحكومة العراقية للتحضير لانتخابات حرة ونزيهة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وأشاد بالمساعدة الانتخابية التي تقدمها البعثة وبعثة مراقبي الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، ووصفها بأنها جهود حسنة النية يبذلها المجتمع الدولي لتلبية مطالب العراق بتقديم هذا الدعم. وأعلنت الولايات المتحدة عن منحة قدرها ٥,٢ مليون دولار لفريق مراقبة الانتخابات التابع للبعثة، وهي هبة جاءت في أعقاب التزام سابق من الولايات المتحدة بمبلغ ٩,٧ ملايين دولار. وهذا يدل على أننا نثق ثقة كاملة في البعثة، وفي حيادها وخبرتها والتزامها الجاد بمستقبل أفضل للعراقيين.

وأود أن أعرب عن امتناننا العميق والصادق لشركائنا وحلفائنا على انضمامهم إلينا في تمويل فريق مراقبة الانتخابات بعد وقت قصير جدا من تقديم التبرعات لبعثة المساعدة الانتخابية التقنية، وهي الأكبر من نوعها في العالم، التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والتي لا تقل أهمية عن بعثة الأمم المتحدة ذاتها. وعمل مستشارو بعثة الأمم المتحدة الانتخابيون بجد لتدريب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على تمكين إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويعرض آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2021/700) النشر التدريجي لـ ١٣٠ مراقبا للانتخابات قبل يوم الانتخابات وفي يومها.

ونرحب بهذا النشر السريع عملا بالقرار ٢٥٧٦ (٢٠٢١) ونلاحظ الحاجة إلى زيادة عدد موظفي الأمم المتحدة في الميدان إلى أكبر عدد ممكن قبل الانتخابات. وعلاوة على ذلك، نكرر مناشدتنا لحكومة العراق أن تتخذ جميع التدابير لحماية فريق مراقبة الانتخابات التابع للبعثة ومراقبي الاتحاد الأوروبي والمراقبين المحليين وجميع الأفراد الآخرين المنتشرين في جميع أنحاء البلد لردع تزوير الانتخابات والمساهمة في نزاهة وشفافية العملية الانتخابية.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى المساءلة القضائية عن عمليات قتل الميليشيات للجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وقد عملت الممثلة

الخاصة للأمين العام وفريقها بلا كلل على هذه الجبهة. وندعو العراق مرة أخرى إلى تقديم قتلة الإصلاحيين الأبرياء إلى العدالة ومضاعفة جهوده لتهيئة بيئة انتخابية آمنة للمرشحين والناخبين. إن إيهاب الوزني وهشام الهاشمي وعدد لا يحصى من النشطاء والصحفيين والمتظاهرين يستحقون العدالة.

وتحقيقا لهذه الغاية، نشيد بعمل البعثة في توثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ووضع الأساس للمساءلة الواجبة. دعونا نحاسب الجناة معا، وندعم الانتخابات الحرة والنزيهة في العراق ونستعد للمرحلة الجديدة من الحملة الرامية لدحر داعش في العراق، بقيادة العراق وشعبه.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة جانين هينس – بلاشارت على إحاطتها. وأرحب أيضا بممثل العراق في جلسة اليوم.

لقد عانى العراق معاناة هائلة من الحروب، وشعبه يتوق إلى حياة مستقرة ومزدهرة. ونثني على الحكومة العراقية لتصميمها وما بذلته من جهود لمعالجة الأزمات العديدة التي تواجه البلد، ولا سيما التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتنفيذ إصلاحات الحكومة لمكافحة الفساد.

إن جهود السلطات العراقية لتطوير العلاقات السلمية مع جيرانها وتوسيع شراكتها إقليميا وعالميا جديرة بالثناء. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2021/700)، لا يزال التعاون الدولي أساسيا للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه العراق.

وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، يعرب وفدي عن أسفه لعرقلة ممارسة الحقوق الأساسية، ويكرر دعوته إلى حكومة العراق لحماية وضمان حقوق المحتجين السلميين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، نؤكد مجددا دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مساعدة الحكومة العراقية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الأعمال التحضيرية الجارية للانتخابات المقبلة، بغية ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة تشمل جميع الطبقات الاجتماعية العراقية. كما يكرر وفدي دعوته للمجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم للحكومة العراقية فيما يتعلق بهذه الانتخابات.

وفيما يتعلق بالمفقودين والممتلكات والمحفوظات من الكويت وبلدان ثالثة أخرى، يثني وفدي على حكومتي العراق والكويت للتقدم الملحوظ الذي أحرزاه، ونحثهما على مواصلة السير في ذلك الاتجاه من أجل تحقيق السكينة لأسر المفقودين.

وفي الختام، من المؤسف أنه في الوقت الذي يحاول فيه العراق التغلب على الأزمة الحادة التي شهدها في السنوات الأخيرة، لا يزال خطر الإرهاب العابر للحدود الوطنية موجودا في البلد مع الهجمات الإرهابية الأخيرة في بغداد. وتؤكد النيجر من جديد أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ليس مرادفا للقضاء التام عليه في هذه المنطقة من العالم. ولهذا السبب ندعو السلطات العراقية والتحالف الدولي لدحر داعش إلى التزام اليقظة ومواصلة مكافحة الإرهاب، من أجل إحباط الدوافع الظلامية لتلك القوى الشريرة.

السيدة بوينروسترو ماسيّو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هينس – بلاشارت، على إحاطتها المفصلة وأنوه بعملها المتفاني لصالح الشعب العراقي وأقدر هذا العمل. كما أرحب بحضور وفد العراق في جلسة اليوم.

أولاً، باسم المكسيك، أتقدم بتعازينا لأسر ضحايا هجوم ١٩ تموز/يوليه. ويدين بلدي جميع أعمال العنف ويدعو إلى تحديد هوية مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالحالة في العراق والانتخابات العامة المقبلة، سأركز ملاحظاتي على النقاط التالية:

أولاً، نرحب بجهود حكومة العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواصلة

التحضير للانتخابات. ولا شك في أن إجراء انتخابات منتظمة وحرة وشاملة وشفافة يشكل دعامة أساسية في بناء أي دولة ديمقراطية. ونشيد بدعم المجتمع الدولي، لا من خلال تمويل البعثة وحسب لكن أيضاً من خلال نشر بعثات رصد الانتخابات.

وبالمثل، تنوه المكسيك بمشاركة المرأة المتزايدة فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، ونحث على أن يستمر ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية.

ثانياً، تثني المكسيك على التقدم المحرز في بناء القدرات المؤسسية، مثل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وقبل كل شيء مكافحة الفساد وتعزيز تدابير المساءلة.

ثالثاً، نشير بقلق بالغ إلى استمرار حوادث القمع ضد المتظاهرين. إن التحقيقات في هذه الحوادث والدعم المعلن من رئيس الوزراء للمظاهرات السلمية هي علامات مشجعة. غير أننا نحث حكومة العراق على حماية الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. كما يدين بلدي حالات الاختفاء القسري ومضايقة الصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، ونحث على تكثيف مكافحة الإفلات من العقاب.

رابعاً، يدين بلدي بشدة الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية على الأراضي العراقية، ولا سيما تلك التي تستهدف المدنيين والمواقع الدبلوماسية. وبينما نشجع التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب، فإننا نحث حكومة بغداد على مضاعفة جهودها لتهيئة بيئة آمنة وخالية من التخويف خلال الانتخابات المقبلة، لا سيما في ضوء نشر الآلاف من موظفي الانتخابات وبعثات الرصد، فضلاً عن حماية المرشحين.

وأخيراً، يجب أن تتم عودة اللاجئين والنازحين بطريقة آمنة وكريمة وطوعية ومنظمة. ومن المؤكد أن عودة ٩٣ أسرة عراقية، من ضمنها ٢٤٥ قاصراً، كانوا في مخيم الهول في سورية هي علامة مشجعة. ونأمل أن يعاد إدماج تلك الأسر بالكامل في أماكنها الأصلية. وإننا إذ نردد دعوة الأمين العام، فإننا نحث الدول الأعضاء الأخرى على السير على خطى العراق وتيسير عودة مواطنيها الموجودين حالياً في الهول.

وفي الختام، تثني المكسيك على التقدم المحرز في إعادة رفات الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة بفضل المساعدة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويشيد وفد بلدي بالجهود الدبلوماسية النشطة التي يبذلها العراق لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة جانين هينس – بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطتها الشاملة. وأرحب أيضاً بحضور ممثل العراق في جلسة اليوم.

ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية في التحضير للانتخابات المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر. وننضم إلى المجتمع الدولي في دعم الشعب العراقي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ونقدر البعثة والمنظمات الدولية والشركاء على التزامهم القوي بمساعدة العراق في الانتخابات، فضلاً عن التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه البلد حالياً.

ونرحب بجميع وفود المراقبين الدوليين المنتشرين في العراق بدعوة من البلد المضيف، ونشدد على ضرورة ضمان الأمن للعملية الانتخابية. يمكن أن يؤدي العنف والتهديدات ضد المرشحين والمشاركين في الانتخابات إلى تعريض مصداقية وشرعية أي مؤسسة يتم تشكيلها خلال الانتخابات للخطر. ولذلك ندعو جميع الأطراف المعنية في العراق إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة الشواغل الأمنية على النحو الواجب في الفترة التي تسبق الانتخابات.

وتشجعنا الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية في التواصل مع الشركاء الإقليميين والدوليين الذين يمكنهم مساعدة البلد على المضي قدماً على جميع الجبهات. ونؤيد تعزيز التعاون بين العراق وبلدان المنطقة في التصدي للتحديات المشتركة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للشركاء الإقليميين والدوليين أن يدعموا تعزيز الأمن والاستقرار في العراق من خلال التعاون والحوار. وينبغي التصدي للتهديدات العابرة للحدود مع الاحترام الكامل للسيادة الإقليمية للبلدان المعنية.

وبالانتقال إلى المسائل الإنسانية، نرحب بالتقدم المحرز في مسألة عودة النازحين داخلياً، ونواصل دعوة السلطات العراقية ذات الصلة والشركاء الدوليين إلى تعزيز جهودهم لضمان عودة النازحين بصورة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة أو توطينهم، وتجنب حدوث أزمة نزوح ثانوية. كما أننا نحيط علماً بالقيود والعقبات المبلغ عنها فيما يتعلق بالحصول على المعونة الإنسانية في العراق. وندعو السلطات المعنية إلى معالجة هذه المسألة وضمان سلامة العاملين الدوليين والمحليين في مجال المعونة.

صادف الأسبوع الماضي الذكرى الثامنة عشرة لتفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد، الذي أسفر عن مقتل ٢٢ من العاملين في المجال الإنساني. ونغتنم هذه الفرصة لندعو الحكومة العراقية وكل حكومة في العالم إلى عدم ادخار أي جهد لحماية العاملين في مجال المعونة من العنف والتهديدات.

ونشيد بالتعاون المستمر بين حكومتي العراق والكويت في البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية. وقد رحبنا بالتعرف على هوية مواطنين كويتيين مفقودين مؤخراً باستخدام الحمض النووي. وإن الجهود والالتزامات المستمرة التي قطعتها حكومة العراق في هذا الصدد مشجعة للغاية. وفي ذات الوقت، نقدر المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى السلطات الوطنية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها وفقاً للقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣).

في الختام، نود أن نؤكد من جديد دعم فييت نام لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في مساعدة العراق في الحفاظ على الاستقرار والأمن، وكذلك تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاع والفقر وجائحة مرض فيروس كورونا.

السيدة إيفستغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*)**:** نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جانين هينس – بلاشارت، على إحاطتها بشأن الحالة في العراق. ونرحب أيضاً بحضور ممثل العراق في جلسة اليوم.

إننا نتابع عن كثب التغييرات التي تحدث في البلد الصديق، العراق، حيث لا تزال الحالة غير مستقرة. إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الهش يثير مظاهرات بين الناس. ويتفاقم الوضع بسبب الانخفاض الحاد في إيرادات الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، فضلاً عن جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود الحكومة بقيادة مصطفى الكاظمي لتحقيق الاستقرار في البلد، بما في ذلك ضمان الأمن وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، نفهم أن مجموعة من المشاكل تراكمت على مر السنين لأسباب واضحة، وأنه لا يمكن التخلص منها ببساطة بين عشية وضحاها. وكان على العراق أن يتعافى من أحداث عام ٢٠٠٣ وما تلاها من كفاح صعب ضد الإرهابيين.

إننا نفهم أن إحدى المهام ذات الأولوية لمجلس الوزراء في المرحلة الحالية هي التحضير للانتخابات البرلمانية المبكرة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. وننوه بالتقدم المحرز في الاستعدادات للعملية الانتخابية ونثق في أن الانتخابات ستمضي قدما كما هو مخطط لها. وندرك مدى صعوبة إدماج وجهات نظر كامل الطيف السياسي والاجتماعي والعرقي والديني في البلد على القيادة العراقية. وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن إجراء حوار جامع كهذا سيساعد على التغلب على الانقسامات الداخلية في العراق.

ونشيد باستمرار الحوار الهادف إلى استعادة الثقة المتبادلة وإدارة الخلافات القائمة بين بغداد وأربيل. ولا شك في أن زيادة تحسين العلاقات بينهما ستساعد العراق على تعزيز أمنه. وفي غضون ذلك، فإن حل المشاكل العرقية والطائفية المتراكمة سيجعل من الممكن الاستفادة بشكل فعال من الإمكانات الاقتصادية للبلد لصالح الدولة العراقية بأكملها.

وبدوره، يتعين على المجتمع الدولي دعم بغداد في وضع تدابير شاملة تهدف إلى إعادة بناء القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، لا سيما في سياق جائحة مرض فيروس كورونا. كما يحتاج البلد إلى إعادة إعمار المناطق المتضررة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وتستحق بغداد والكويت دعما خاصا في الجهود المبذولة لإيجاد حل سريع لجميع القضايا العالقة في الملف العراقي – الكويتي، مع مراعاة الاتجاهات المستقرة والإيجابية التي لوحظت في تلك العملية. ومن شأن ذلك أن يعود بالنفع على تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

ونرحب بدور بغداد المتنامي في الشؤون الإقليمية، بما في ذلك في أنحاء المنطقة العربية. ونعتقد أن التقدم نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة يجب أن يكون تدريجياً وأن يقوم على التعاون المتكافئ بين جميع الأطراف الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين في حل حالات النزاع وبلورة تدابير لبناء الثقة والرصد، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء آلية متسقة للأمن الجماعي والتعاون في المنطقة دون الإقليمية. وندعو جميع دول المنطقة، بما في ذلك العراق، إلى التعاون في هذا المجال، بما في ذلك في إطار المفهوم الروسي الجديد للأمن الجماعي في الخليج الفارسي.

يساورنا القلق إزاء استمرار ارتفاع مستوى التهديد الإرهابي. فعلى الرغم من النجاحات التي حققها العراقيون على جبهة مكافحة الإرهاب، لا تزال الحالة الأمنية في البلد هشة. ويرجع ذلك جزئياً إلى النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية السرية التي تنفذ بشكل منتظم هجمات في أجزاء مختلفة من البلد، بما في ذلك من خلال استخدام المفجرين الانتحاريين. ولا يمكن التصدي لهذا التحدي بفعالية إلا من خلال أوسع تنسيق ممكن لجهود مكافحة الإرهاب.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في مكافحة الإرهاب في العراق يجب أن تحترم سيادة الدولة العراقية وأن تنسق أعمالها مع بغداد. ونعتقد أن وجود وحدات عسكرية أجنبية في البلد ليس مقبولا إلا بموافقة السلطات العراقية أو بعد اعتماد قرار ذي صلة من مجلس الأمن.

وندعو جميع الأطراف الخارجية المهتمة بتحقيق استقرار الوضع الداخلي في العراق إلى الامتناع عن الخطوات الهدامة الأحادية الجانب التي من شأنها التأثير سلباً على الوضع داخل البلد وخارجه على السواء. ويجب ألا يصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات والمواجهة الإقليمية.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، على إحاطتها. تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بعمل رائع في خدمة الشعب العراقي تحت قيادة السيدة هينيس – بلاسخارت، التي تحظى بالطبع بدعم فرنسا الكامل. كما أرحب بحضور ممثل العراق هنا صباح اليوم.

أود أن أوجه ثلاث رسائل اليوم.

ورسالتي الأولى هي رسالة دعم للعراق الذي يؤكد من جديد دوره الحيوي في ضمان تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين. وسيكون المؤتمر الإقليمي الذي سيعقد في بغداد في ٢٨ آب/أغسطس، والذي سيشترك في رئاسته رئيس الوزراء العراقي والرئيس ماكرون، فرصة للعراق لتأكيد نفسه بوصفه منارة للاستقرار في المنطقة. إن فرنسا على اقتناع راسخ بأن تمتع الشرق الأوسط بالازدهار والسلام يرتبط ارتباطًا وثيقًا باستقرار العراق وسيادته. وهذا يتطلب على وجه الخصوص من السلطات العراقية ممارسة سيطرة فعالة على جميع الجماعات المسلحة الموجودة في البلد. وهذا يعني أيضًا مواصلة المعركة لدحر داعش، حيث أظهرت الهجمات القاتلة الأخيرة أن هذه الجماعة الإرهابية لا تزال نشطة في العراق. ومن الضروري أن يواصل التحالف الدولي ضد داعش دعم السلطات العراقية من خلال تكييف أساليب عمله مع هذا التهديد.

أما رسالتي الثانية فتتعلق بضرورة الاستجابة للمطالب المشروعة التي عبر عنها الشعب العراقي، خاصة منذ بداية حركة الاحتجاج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتنظيم الانتخابات المبكرة، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، موضع ترحيب كبير في ذلك الصدد. ويسرنا أن المجلس قد كلف بعثة الأمم المتحدة بمسؤوليات أوسع نطاقا، بناء على طلب السلطات العراقية، لدعم الانتخابات ومراقبتها. وخصصت فرنسا، من خلال مساهمة وطنية، مليون يورو

لتمويل تلك الأنشطة. ومن المهم أن تشهد الانتخابات نسبة مشاركة عالية. ولذلك، من الضروري بشكل خاص أن يكون المناخ مواتياً لحملات دعائية سلمية وضمان أمن المرشحين، ولا سيما من حركة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ والمجتمع المدني.

وتعني الاستجابة لاحتياجات السكان أيضا، بطبيعة الحال، تنفيذ الإصلاحات التي يحتاجها البلد للتغلب على اعتماده على النفط ومكافحة الفساد وضمان جودة الخدمات العامة، ولا سيما في مجال الصحة. كما يعني ضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم ضد المتظاهرين من العقاب، وهو ما لا يزال، للأسف، الحال إلى حد كبير حتى اليوم.

وتتعلق رسالتي الثالثة بالتحديات الإنسانية التي تواجه البلد، ولا سيما في سياق جائحة مرض فيروس كورونا. ومن الأهمية بمكان أن تتوفر لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية الموارد الكافية. وفيما يتعلق بالوضع في سنجار على وجه التحديد، من الأهمية بمكان تنفيذ العنصر الأمني في الاتفاقية المتعلقة بهذه المنطقة بشكل فعال من أجل السماح بعودة السكان الإيزيديين المشردين. وعلى نطاق أوسع، نأمل في تكثيف الحوار بين بغداد وأربيل من أجل حل جميع القضايا العالقة.

أخيراً، أود أن أتطرق إلى مسألة المفقودين الكويتيين، كما ذكرت الممثلة الخاصة، فضلاً عن رعايا البلدان الثالثة المفقودين. وقد أُحرز تقدم على هذه الجبهة تمثل في تحديد هوية رفات ١٠ أفراد إضافيين في تموز/يوليه. ونتطلع إلى مواصلة التعاون بين العراق والكويت لوضع حد لمعاناة أسر الضحايا.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة تأكيد دعم فرنسا الكامل للعراق في ضوء كل التحديات التي يواجهها.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة جينين هينيس - بلاسخارت على إحاطتها المفيدة جدا. إنه لأمر رائع أن نراها حاضرة شخصيا هنا في هذه القاعة. وأرحب أيضا بممثل العراق في المجلس.

تؤيد النرويج تماما الجهود الجارية في التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر وتثني على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على التقدم المحرز في ذلك الصدد. فإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تكفل تمثيلا ومشاركة واسعين، بما في ذلك في أوساط النازحين داخليا، أمر حيوي لنزاهة العملية الانتخابية واستقرار العراق. ونحث جميع الأطراف العراقية المعنية على المساهمة في تهيئة بيئة مواتية للانتخابات.

ويتطلب نجاح الانتخابات بيئات انتخابية آمنة، خالية من الخوف والترهيب، ولا سيما بالنسبة للمرشحات والناخبات. ونشيد بإطلاق خطة العمل في حزيران/يونيه لتعزيز ورصد مشاركة المرأة في الانتخابات ونشجع على مواصلة تحديد أولوياتها مع اقتراب موعد الانتخابات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن أمن وحماية جميع المواطنين العراقيين، بما في ذلك حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي، من الأمور الأساسية. وندين مرة أخرى الهجمات المستمرة التي تستهدف المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والصحفيين في العراق. ونكرر دعوتنا السلطات العراقية إلى إنهاء دائرة الإفلات من العقاب من خلال التحقيق في الحوادث ومحاسبة مرتكبيها.

لا تزال الحالة الأمنية في العراق هشة ومتقلبة. ونشعر بالقلق إزاء استمرار النشاط الإرهابي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ونعرب عن أعمق مشاعر المواساة والعزاء لأسر الضحايا في أعقاب الهجوم المروع الذي وقع في بغداد في ١٩ تموز/يوليه. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى إنهاء جميع الهجمات على المرافق الدبلوماسية وقوات التحالف.

ومع ذلك، شجعتنا الدلالات على إحراز تقدم في قضايا العدالة والأمن، ونرحب بسن قانون الناجيات الإيزيديات. ومن الحيوي أن تدعم الأمم المتحدة الحكومة العراقية في تنفيذ هذا القانون لضمان المساءلة والعدالة وجبر الضرر للناجيات. وعلاوة على ذلك، نشيد بجهود الحكومة العراقية الرامية إلى تعزيز التعاون والاستقرار الإقليمي،

ونرحب بانعقاد مؤتمر البلدان المجاورة للعراق في بغداد. وينبغي التصدي للتهديدات والنزاعات والتحديات الإقليمية وعبر الوطنية، بما في ذلك القضايا البيئية، على أساس مبدأ علاقات حسن الجوار، واحترام السيادة الإقليمية للدول المعنية. ويتعين على جميع الجهات الفاعلة أن تتحمل مسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي لضمان حماية المدنيين.

إذ أنتقل الآن إلى العلاقات بين بغداد وأربيل، يسرنا أن نرى تقدما في قانون الميزانية، وندعو إلى تنفيذه على نحو ملائم. ونحث الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على مواصلة بلورة حوارهما لحل المسائل المعلقة وزيادة تعزيز التعاون. وبالمثل، نشجع التعاون الأمني الأوسع نطاقا في الأراضي المتنازع عليها، ونحث على تنفيذ اتفاق سنجار.

أختتم كلمتي بالترحيب بالتقدم المحرز في الملف العراقي الكويتي والتعرف مؤخرا على رفات ١٠ أشخاص آخرين مفقودين. ونشيد بالتعاون بين العراق والكويت في وضع نهاية لذلك الملف الإنساني.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة هينيس - بلاشيرت على إحاطتها الشاملة. ونعرب عن دعمنا الكامل لجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأرحب أيضا بممثل العراق في جلسة اليوم.

تقدر استونيا استمرار التزام حكومة العراق بإجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر وترحب بالتقدم المحرز في التحضيرات للانتخابات. وندعو جميع الأطراف العراقية صاحبة المصلحة إلى الإسهام في تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية وتشاركية، والتي تعتبر عنصرا حاسما في الطريق نحو الاستقرار، واستعادة ثقة الجمهور في النظام السياسي. وأبرزت الممثلة الخاصة للأمين العام في إحاطتها أهمية ثقة الجمهور.

ترحب إستونيا ببدء خطة عمل اللجنة العليا لتعزيز ورصد مشاركة المرأة في الانتخابات، وتحث الحكومة العراقية على ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في الانتخابات. نعرب أيضا عن تأييدنا لالتزام الحكومة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ومكافحة الفساد، وضمان سيطرة الدولة على جميع القوات المسلحة، من أجل الاستجابة للنداءات المشروعة للعراقيين لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإدارة الحكومية، وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد. وفي سياق الهجمات المستمرة على المتظاهرين والناشطين السياسيين والصحفيين، نشجع السلطات العراقية على مضاعفة جهودها الرامية إلى ضمان مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات والحفاظ على حرية التعبير، والتجمع السلمي. وفيما يتعلق بقانون الناجيات الإيزيديات، نحث الحكومة على ضمان تنفيذه ووضع القوانين المحلية اللازمة، مما يضمن عودة الناجيات إلى الحياة الطبيعية.

إن استمرار الهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والهجمات ضد البعثات الدبلوماسية وقوات التحالف، مبعث قلق عميق. وندين بشدة هذا النشاط الذي يسهم في تقويض استقرار العراق، وندعو الحكومة إلى ضمان محاسبة المسؤولين عنه. ومن الواضح أن الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية لم تنته بعد، ولا تزال إستونيا مستعدة لدعم العراق في ذلك الصدد. وفي الوقت نفسه، لا بد من أن تحترم جميع الأطراف الفاعلة سيادة العراق وسلامته الإقليمية وأن تمتنع عن القيام بأي عمل عسكري، لأن ذلك من شأنه أن يهدد استقرار البلد. ونؤيد مشاركة العراق البناءة مع جيرانه، بما في ذلك المؤتمر المزمع عقده مع الجهات الفاعلة الإقليمية في بغداد في ٢٨ آب/أغسطس.

نشيد أيضا بالمشاركة البناءة للحكومة العراقية فيما يتعلق بمسألة العبور غير القانوني للمهاجرين من بيلاروس إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشدد على أن إستونيا تدين بشدة استغلال الهجرة واستخدام الأبرياء لتحقيق أهداف سياسية.

إنني إذ انتقل إلى مسألة العلاقات بين بغداد وأربيل، نشجع الحكومتين على زيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ قانون الميزانية الاتحادية

والتوصل أيضا إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة الأخرى. ومن شأن ذلك أن يسهم في زيادة الاستقرار في البلد ككل.

السيدة برينس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نبدأ بالإعراب عن تقديرنا للسيدة جانين هينيس – بلاشيرت على إحاطتها عن التطورات الأخيرة في العراق وعلى جهودها الرامية إلى الاضطلاع بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

نرحب بالتزام الحكومة بإجراء انتخابات حرة وعادلة. ونسلم بأهمية الدعم التقني المعزز الذي تقدمه البعثة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، التي حققت تقدما كبيرا في الإعداد للانتخابات. وسيسهم نشر البعثة لمستشارين انتخابيين إضافيين في نزاهة العملية الانتخابية، ونشجع شركاء العراق الدوليين على النظر بشكل إيجابي في طلب الحكومة لمراقبي الانتخابات.

ستكون الانتخابات لحظة رئيسية لشعب العراق لممارسة حقوقه في اختيار ممثليه بحرية، والاستماع إلى أصواتهم، وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين. وتحقيقا لتلك الغاية، نشدد على أهمية مشاركة جميع قطاعات المجتمع مشاركة واسعة وحقيقية في الانتخابات. ونشجع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين في البلد على الدخول في حوار في هذه الأسابيع الحرجة التي تسبق الانتخابات المقررة. ونشدد على أن مشاركة المرأة في الانتخابات وفي الحكومة سوف تعزز تشكيل عراق شامل ومزدهر، حيث تقوم المرأة بدور هام في استقرار الدول، وتقدمها، وتنميتها في الأجل الطويل. والواقع أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية أمر حاسم لمستقبل العراق.

من المهم أيضا لإعادة إعمار العراق احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. إن الحفاظ على تلك الركائز الأساسية يتطلب المساءلة والعدالة، وندعو السلطات إلى ضمان محاسبة منتهكي حقوق الإنسان، بمن فيهم أولئك الذين استهدفوا نشطاء المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمتظاهرين السلميين. وفي هذا السياق، نعرب عن قلقنا لاستمرار تنفيذ هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي لا تزال تؤدي إلى وقوع ضحايا مدنيين. ولا بد من محاسبة مرتكبي هذه الهجمات أيضا وتوفير العدالة للضحايا والناجين.

وفي هذا السياق، نذكِّر بسن قانون الناجيات الإيزيديات، ونرحب بالتقدم الذي أحرز منذ ذلك الحين، لا سيما بإنشاء مديرية عامة لشؤون الإيزيديات، وتعيين محامية إيزيدية مديرة عامة لها.

إن الاستقرار العام في المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن واستقرار فرادى بلدانها. ومن الجوهري اتباع نهج إقليمي تعاوني لمواجهة تحديات من قبيل الإرهاب وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. ويجب التغلب على الحواجز التي تعترض هذا النوع من التعاون الإقليمي، وتحقيقا لهذه الغاية، يشكل الحوار أداة رئيسية في هذا الصدد. لذلك نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة للانخراط مع بلدان المنطقة بغية تعزيز الروابط الإقليمية والتنسيق بشأن القضايا والتهديدات المشتركة. ومن المهم أيضا استمرار العمل مع الشركاء الدوليين وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

قبل أن أختتم بياني أقر بتفاني حكومتي العراق والكويت في حل مسألة المفقودين الكويتيين، ورعايا البلدان الثالثة، والممتلكات الكويتية المفقودة، وهو أمر مهم لضمان إغلاق ملف الأسر المتضررة. إن التقدم الذي أحرز، على الرغم من التحديات الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، يدل على التزامهما الثابت بهذا الملف.

في الختام، نشدد على سيادة العراق وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي في التعامل مع شؤونه الداخلية. ونؤكد من جديد دعمنا للبعثة ولحكومة العراق، وسنواصل التضامن مع حكومة العراق وشعبه.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس – بلاسخارت على إحاطتها، وأحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2021/700) عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونرحب بمشاركة ممثل العراق في هذه الجلسة.

لم يتبق على الانتخابات البرلمانية التي طال انتظارها والمقرر إجراؤها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر في العراق سوى أسابيع. وتثني

كينيا على السلطات العراقية المعنية على التحضيرات الرامية إلى إجراء انتخابات شفافة وحرة وذات مصداقية وشاملة للجميع، تعبر نتائجها عن إرادة الشعب.

وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التعاونية التي تبذلها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واللجنة الأمنية العليا للانتخابات والمسؤولون الانتخابيون في المحافظات وغيرهم من أصحاب المصلحة، ونحثهم على مواصلة العمل معا من أجل إنجاح الانتخابات.

ولا بد أيضا من أن نشيد بالأمم المتحدة لتقديمها المساعدة التقنية اللازمة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ولمراقبة الانتخابات. ونشيد بشكل خاص باستمرار الممثلة الخاصة في التواصل المنتظم مع أصحاب المصلحة ونرحب باستمرار نشر مستشارين انتخابيين إضافيين كجزء من مشروع المساعدة الانتخابية التقنية المعزز الذي تنفذه البعثة دعما للعملية الانتخابية.

وحتى تعبر نتائج الانتخابات حقا عن صوت الشعب، يجب ألا تكون حرة وشفافة فحسب، بل يجب أن تخلو أيضا من الخوف والتخويف والمقاطعة. ولذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لاجتذاب أكبر قدر ممكن من المشاركة. وينبغي على وجه الخصوص منع استهداف الناشطين السياسيين والمبلغين عن المخالفات والتصدي له عن طريق محاسبة المسؤولين فورا، وفقا للقانون.

وعلى الجانب الإيجابي، يسر كينيا أن هناك تطورات هامة يجري تحقيقها من خلال المفوضية العليا لتعزيز ورصد مشاركة المرأة في الانتخابات. وتلك خطوة جديرة بالترحيب نحو تحقيق الإنصاف وإشراك الجميع.

وأحاطت كينيا علما أيضا بالتطورات الإيجابية الأخرى، بما في ذلك التقدم الكبير المحرز في تنفيذ قانون الموازنة الاتحادية من خلال إجراء مناقشات بناءة بين بغداد وأربيل. ونشجع الطرفين على مواصلة ذلك الزخم الإيجابي لبناء الثقة وتشكيل علاقات قوية من أجل تحقيق الازدهار في المستقبل.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تدين كينيا استمرار هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في عدة محافظات. ونشيد بقوات الأمن العراقية على استمرارها في عمليات مكافحة الإرهاب. وندعو إلى دعم إقليمي ودولي منسق بطريقة تعزز أمن واستقرار العراق.

ونؤكد من جديد كذلك أنه ينبغي حماية العراق من أن يصبح ساحة دولية للدول والجهات من غير الدول لتصفية حساباتها على حساب الأمن والاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلد وشعبه.

وتحيط كينيا علما بالتقدم الجدير بالثناء الذي أُحرز في تحديد هوية ١٠ كويتيين آخرين مفقودين، يمكن الآن لأسرهم أن تقر أعينهم. ونشجع هذا التعاون المتفاني والمستمر ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الملف.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ترحب كينيا بتيسير العودة إلى المناطق الأصلية. وما زلنا نشجع على مواصلة إعادة اللاجئين من مخيم الهول إلى أوطانهم لتمكينهم من العودة إلى الحياة الطبيعية. وفي هذا الصدد، تقدر كينيا دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تنفيذ مشاريع لتحقيق الاستقرار. وعلاوة على ذلك، تدعو كينيا إلى تقديم المزيد من الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية لضمان دعم ١,٥ مليون شخص محتاج، لا سيما في هذه الظروف الصعبة المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا.

في الختام، تكرر كينيا دعوتها جميع الأطراف الفاعلة إلى التمسك باستقلال العراق السياسي وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، وتشدد على أن جميع الإجراءات المتخذة ينبغي أن تراعي احتياجات الشعب العراقي. ونؤكد دعمنا للبعثة في مساعدتها لحكومة وشعب العراق لمساعدتهما على التصدي للتحديات المتوقعة وضمان إجراء الانتخابات المقبلة بنجاح.

السيدة فاري (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشيد المملكة المتحدة باستمرار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وعمل

الممثلة الخاصة للأمين العام هينيس – بلاسخارت. وأشكرها على إحاطتها. وأود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بممثل العراق هنا اليوم. وأود أن أتطرق إلى أربع نقاط.

أولا، إن الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر حاسمة بالنسبة لاستقرار العراق وأمنه. وهي تأتي إثر دعوات الإصلاح من جانب العراقيين العاديين في جميع أنحاء البلد في عام ٢٠١٩. وما زلنا ملتزمين بالتقدم الديمقراطي في العراق ونرحب بجهود الأمم المتحدة لدعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير المستمرة عن التهديدات والعنف ضد المرشحين المستقلين والناشطين واحتمال انخفاض نسبة المشاركة. ونحث الحكومة العراقية وبعثة الأمم المتحدة على تعزيز جهودهما لإبلاغ مفوضية الانتخابات بالتقدم المحرز في التحضير للانتخابات من أجل تعزيز نسبة المشاركة وزيادة المصداقية. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى مضاعفة جهودهم ودعم عملية انتخابية سلمية يستطيع العراقيون المشاركة فيها دون خوف.

ثانيا، ترحب المملكة المتحدة بنتائج الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق والبيان المشترك الذي يؤكد الأساس المستمر لعمل التحالف الدولي ضد داعش في دعم الحرب ضد تلك الجماعة. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تعاونه الوثيق لضمان هزيمة داعش بصورة دائمة. وتواصل المملكة المتحدة دعم حكومة العراق والتحالف الدولي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في التصدي لتهديد داعش.

ثالثا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في العراق، ولا سيما حالة ١,٢ مليون عراقي ما زالوا نازحين داخليا. ونحث الحكومة العراقية على مواصلة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة لضمان أن يتمكن النازحون داخليا من الحصول على المساعدة والعودة طوعا وبطريقة آمنة وكريمة. إن قيادة الحكومة العراقية، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، ضرورية لإيجاد حلول دائمة للنزوح في العراق ولمعالجة الدوافع الطويلة الأجل لعدم الاستقرار.

أخيرا، نرحب، شأننا شأن المتكلمين الآخرين، بالتعاون المستمر بين العراق والكويت في البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. ويشكل تحديد هوية أصحاب رفات ١٠ مفقودين كويتيين آخرين خطوة هامة.

وتقف المملكة المتحدة إلى جانب حكومة العراق في سعيها إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع ومكافحة الإرهاب وتنفيذ حلول دائمة لسكانها النازحين داخليا.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الممثلة الخاصة السيدة جينين هينيس – بلاسخارت على إحاطتها، ونرحب بحضور الممثل الدائم للعراق لجلسة اليوم.

في أيار/مايو من هذا العام، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٥٧٦ (٢٠٢١)، الذي جدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة سنة واحدة. ويجسد ذلك عزم المجتمع الدولي والتزامه بالسلام وإعادة الإعمار والتنمية في العراق. وأود أن أكرر دعم الصين لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة. وفي ضوء تقرير الأمين العام (S/2021/700) والإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، سأتناول ثلاث نقاط.

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم العراق في النهوض بالعملية السياسية الوطنية. وتشكل الانتخابات البرلمانية المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر أولوية قصوى في جدول الأعمال السياسي الحالي للعراق وخطوة حاسمة إلى الأمام في انتقاله السياسي. وتؤيد الصين اختيار الشعب العراقي بصورة مستقلة لمسار إنمائي يتواءم مع وضعه الوطني.

ويسرنا أن نرى التقدم الإيجابي في التحضيرات الانتخابية. وندعم جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الانتخابية للعراق ونأمل أن تؤدي البعثة دورا بناء في ضمان سير الانتخابات بسلاسة ونجاح على أساس مبدأ تولي العراقيين لقيادة لعملية والمسؤولية عنها. وما الشحنتان من اللوازم المكتبية المرسلتان مؤخرا إلى المفوضية العليا المستقلة

للانتخابات في العراق إلا مثال واحد على دعمنا العملي لتحضيرات البلد للانتخابات. ومن شأن زيادة الوحدة والتعاون بين جميع الأطراف العراقية من أجل تحقيق مصالحة أكثر شمولا وتسريع التكامل والتنمية أن يخدم المصالح الأساسية للشعب العراقي. ونحن ندعم إقامة علاقة أفضل بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق، فضلا عن تعزيز التنسيق بينهما بشأن سن قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢١ وإيجاد حلول شاملة للمسائل ذات الاهتمام المشترك.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم العراق في مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين. فقد حدثت زيادة ملحوظة في الهجمات الإرهابية على الأراضي العراقية منذ بداية هذا العام، متسببة في وقوع خسائر فادحة في الأرواح وإلحاق أضرار ببنيته التحتية. ومن الضروري زيادة الدعم الدولي لمساعدة العراق على التصدي لخطر الإرهاب ومكافحة فلول الجماعات الإرهابية والتعجيل بإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم. وللقيام بذلك، ينبغي زيادة تيسير عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لدعم العراق في تقديم الإرهابيين إلى العدالة وفقا لتشريعاته المحلية.

ويمكن لعلاقات حسن الجوار بين العراق وبلدان المنطقة أن تعزز جهودهم الجماعية للتصدي للتحديات العابرة للحدود. وترحب الصين بالعمل المشترك بين العراق والكويت بشأن مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية، وكذلك بالتقدم المحرز في ذلك الصدد. وقد احتج العراق مرارا على الأعمال العسكرية الأجنبية الأحادية الجانب على أراضيه. ونحث الأطراف المعنية على احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية بحسن نية وعلى وضع حد لأي عمل قد يعرض أمن العراق واستقراره للخطر ويفاقم التوترات الإقليمية.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم العراق في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتسريع انتعاش البلد وتنميته. فقد تحمل العراق وطأة الحرب منذ عام ٢٠٠٣. وعانى شعبه معاناة هائلة وهو تواق إلى إعادة بناء وطنه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يترجم التزامه بالمساعدة إلى عمل وأن يساعد العراق بفعالية على إعادة بناء بنيته التحتية وتسريع تنميته الاجتماعية والاقتصادية وإنهاء محنة المشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة. ويجب ألا تأتي هذه المساعدة بمعية قيود سياسية.

إن مكافحة الجائحة مهمة ملحة تواجه الحكومة العراقية، التي نشيد بها لقيامها بنشاط بتنفيذ برنامج التطعيم. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من المساعدة للعراق في كفاحه ضد كوفيد-١٩. وقد كانت الصين من أوائل الدول التي قدمت مساعداتها، في أعقاب تعرض العراق للجائحة، من خلال توفير الإمدادات والمساعدة في إقامة معمل لاختبارات تفاعل البوليمراز التسلسلي وإرسال فريق من خبراء الصحة وتزويد البلد باللقاحات. وقد وصلت الشحنة الثالثة من اللقاحات من الحكومة الصينية إلى بغداد في ١٢ آب/أغسطس. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع بقية المجتمع الدولي لدعم الحكومة العراقية في مكافحة كوفيد-١٩ والتعجيل بإعادة الإعمار واستعادة التنمية وتحقيق السلام والأمن على المدى الطويل.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بالممثلة الخاصة هينيس - بلاسخارت وأشكرها على إحاطتها الصريحة والممتازة المعهودة. وأود أيضا أن أرحب بزميلنا الممثل العراقي في هذه الجلسة.

أبدأ بالإعراب عن مواساتي لأسر وذوي الذين فقدوا أرواحهم بشكل مأساوي في حريق مستشفى الحسين التعليمي في ١٢ تموز/ يوليه. كما أود أن أتقدم بتعازينا في الخسائر في الأرواح جراء الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع في بغداد بعد أسبوع واحد فقط من ذلك الحريق. إن أيرلندا تدين بشدة هذا الهجوم وغيره من الهجمات التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وهذه الهجمات تسلط الضوء على الحالة الأمنية المتقلبة المستمرة في جميع أنحاء البلد.

ويهدد استمرار السلوك الخبيث لهذه الجهات استقرار العراق في وقت حاسم، قبيل الانتخابات بالغة الأهمية لمستقبل العراق وأمن

المنطقة بأسرها. وأود أن أكرر دعم أيرلندا الكامل لسيادة العراق وسلامته الإقليمية.

ونتطلع إلى إجراء الانتخابات المزمعة في وقتها المحدد، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بشفافية وفي أجواء آمنة. وقد أكدنا في وقت سابق إيماننا القوي بضرورة إشراك النساء والشباب وطوائف الأقليات في العملية الانتخابية. وإذ تدرك أيرلندا الظروف الصعبة، لا سيما جائحة مرض فيروس كورونا، فإنها ترحب بالتقدم المستمر في الأعمال التحضيرية نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة ولا سيما العمل الذي تضطلع به اللجنة العليا المكلفة بتعزيز ورصد مشاركة المرأة في الانتخابات.

أود الآن أن أردد بقوة النداء الذي وجهته الممثلة الخاصة في وقت سابق اليوم إلى الشعب العراقي نفسه للخروج في ذلك اليوم وممارسة حقوقه في صناديق الاقتراع. ويسرنا أن الاتحاد الأوروبي سينشر مراقبين انتخابيين في العراق، ما يعزز الدور الموسع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في رصد الانتخابات، كما كلفناها بذلك هنا في المجلس في أيار/مايو (انظر S/PV.8780). وستكون هذه الانتخابات هامة ونريد أن نفعل كل ما في وسعنا لبناء الثقة فيما يتعلق بتنفيذها.

إن وجود مجتمع مدني نابض بالحياة أمر حيوي لازدهار الديمقراطية، كما نعلم، ولأي عملية انتخابية ذات مصداقية. ويتطلب أي جهد وطني يرمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان كفالة إدراج الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان في التشريعات المحلية وتجسيدها على أرض الواقع وتنفيذها عمليا. ولذلك، ترحب أيرلندا باعتماد العراق مؤخرا خطة عمل وطنية خمسية لحقوق الإنسان.

غير أننا ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات الميدانية حيث تقلص الحيز المدني، مع شن هجمات مشينة على الناشطين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجماعات النسائية. كما يساورنا قلق بالغ لأن المساءلة عن هذه الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان لا تزال محدودة للغاية. واتخاذ إجراءات قوية ومتسقة بشأن حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية. وندعو إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان من أجل إقامة العدل ووضع حد للإفلات من العقاب وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة للجميع.

أحيينا في وقت سابق من هذا الشهر ذكرى مرور سبع سنوات على استهداف داعش الوحشي للأيزيديين في شمال العراق. ونغتنم هذه الفرصة لندعو الحكومة العراقية إلى تحقيق المساءلة للناجين الشجعان من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية، ومعظمهم من النساء والأطفال، من خلال الإسراع في تطبيق أحكام قانون الناجيات الإيزيديات. ونرحب بإنشاء المديرية العامة لشؤون الأيزيدية وتعيين محامية أيزيدية مديرة عامة للمضي قدما بهذا العمل.

ويؤسفنا أن الحالة الإنسانية لا تزال مزرية بالنسبة للعديد من العراقيين. ويتعرض النازحون داخليا للخطر بصفة خاصة. وشيد بحكومة العراق لكفالة العودة الآمنة ل ٩٣ أسرة من مخيم الهول في سورية في أيار/مايو. وهذه هي البداية. ومن المهم المتابعة بكفالة إعادة توطين هذه الأسر والعمل على عودة الآخرين وإعادة توطينهم في جميع أنحاء البلد على نحو آمن وطوعي وكريم.

أخيرا، نعلم أن استقرار العراق يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار في المنطقة على نطاق أوسع. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أشير إلى الدور الجديد بالثناء الذي اضطلع به العراق في تيسير الحوار الإقليمي وتشجيعه في الأشهر الأخيرة. ونتطلع إلى سماع نتائج مؤتمر القمة الإقليمي المقترح بقيادة عراقية في وقت لاحق من هذا الشهر.

أختتم بياني بترديد تعليقات الآخرين اليوم في الإشادة بجهود حكومتي العراق والكويت فيما يتعلق بالمفقودين، ونرحب بالتقدم الذي شهدناه في هذا الصدد في الأشهر الأخيرة، ما أدى إلى مساعدة العديد من الأسر في طي هذه الصفحة.

السيد الأدب (تونس): في البداية، أتوجه بالشكر إلى السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطتها القيمة. كما أرحب بمشاركة ممثل العراق في هذه الجلسة.

يشهد العراق تطورات إيجابية، خاصة فيما يتعلق بجهود الحكومة في مجالات مكافحة الفساد وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز الأمن والاستقرار من خلال تدابير وضع الأسلحة تحت سيطرة الدولة والعمل على تنفيذ اتفاق سنجار. وفي هذا السياق، نرحّب بتقدّم مسار التحضير للانتخابات المزمع تنظيمها خلال تشرين الأول/أكتوبر والتي نأمل أن تتمّ في كنف الهدوء والشفافية وأن تؤسّس لمرحلة جديدة من الاستقرار السياسي في العراق. كما نرحّب بكل التدابير التي من شأنها أن تشجّع على مشاركة المرأة في هذا الاستحقاق الوطني الهام.

وبقدر ما نهيب بكافة مكوّنات المجتمع العراقي لدعم الحكومة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فإنّنا نؤكّد على أهمية دعم ومساندة المجتمع الدولي للعراق ومساعدته على تهيئة أفضل الظروف لضمان نجاحها. وحتى تكون شفافة ونزيهة وذات مصداقية وتساهم في التأسيس لمستقبل واعد للعراق، تتعزز فيه الوحدة الوطنية والممارسة الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات وتتحقق فيه التنمية والرفاه.

السيد الرئيس،

نجدّد الإشادة بجهود العراق في مكافحة الإرهاب والتصدّي للتنظيمات الإرهابية، التي ما زالت، رغم هزيمتها الميدانية، تسعى إلى تقويض الأمن والاستقرار وتعطيل مسار التنمية وبثّ الرعب والفوضى في العراق والمنطقة. ونجدّد في هذا الإطار تأكيد إدانة تونس الشديدة للهجمات والمخطّطات الإرهابية وتضامنها مع العراق في حربه ضدّ هذه الآفة.

كما نشدد على محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم. كذلك نؤكد على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه طبقا لميثاق الأمم المتّحدة. وندعو في هذا السياق إلى التعاون البناء في مجابهة التهديدات العابرة للحدود في كنف احترام السيادة الإقليمية للدول ومبدأ علاقات حسن الجوار.

وفيما يتعلق بعلاقة الحكومة الاتحادية بحكومة إقليم كردستان، ترحّب تونس بما تحقّق من تقدّم وبالاتفاق على استئناف تحويلات الميزانية إلى حكومة الإقليم التي تمثّل خطوة إيجابية نحو حلّ المسائل العالقة وتؤسّس لعلاقات هادئة وبنّاءة لما فيه استقرار العراق.

السيد الرئيس،

رغم الجهود المتواصلة للاستجابة لحالات النزوح الداخلي في العراق لا يزال هذا الوضع يمثّل تحدّيا كبيرا، ذلك أنّ حوالي ١,٢ مليون نسمة ما زالوا يعيشون داخل المخيّمات. وفي هذا السياق نحثّ السلطات العراقية على مواصلة جهودها لتأمين عودتهم إلى مناطقهم الأصلية بعد التأكّد من سلامتها، باعتبار إسهام ذلك في توطيد مقوّمات الأمن والاستقرار والتماسك الاجتماعي.

كذلك يودّ وفد بلدي أن ينوّه بدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وكافة الوكالات الأممية العاملة في العراق ويثمّن الجهود القيّمة التي تقوم بها، خاصة في المساعدة على دعم ودفع مسار التحضير للانتخابات، وجهود مكافحة الفساد، وتحقيق العدالة والمساءلة.

وفي الختام، يثني وفد بلدي على حكومتي العراق والكويت لما تمّ تحقيقه من نتائج إيجابية في البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة رغم كل الصعوبات. كما نتطلّع إلى تواصل هذا الجهد لتحقيق مزيد من التقدّم فيما يتعلق بالممتلكات الخاصة والأرشيف الوطني الكويتي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

أشكر الممثلة الخاصة جانين هينس بلاشارت على إحاطتها. ونقدر الإحاطة الإعلامية المفصلة، والآراء الثاقبة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فضلا عن الدعم الذي قدمته. وأرحب أيضا بممثل العراق في جلسة اليوم.

وتتيح الانتخابات البرلمانية المقبلة في العراق فرصة قيّمة لتعزيز الديمقراطية في البلد. ومن شأن إجراء انتخابات شفافة حرة نزيهة وشاملة في بيئة خالية من العنف وتشهد إقبالا كبيرا من الناخبين، أن تمكن الحكومة الجديدة من تنفيذ الإصلاحات وتحسين المساءلة وتلبية

التطلعات الحقيقية للشعب العراقي، ولا سيما النساء والشباب. ونشيد بالخطوات التي اتخذتها السلطات العراقية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لكفالة إجراء عملية انتخابية حرة نزيهة وشاملة على الرغم من القيود التي تسببها الجائحة. ويحظى الدعم الذي تقدمه البعثة، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية الانتخابية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في جهودها الرامية إلى ضمان الاستعداد الكامل للانتخابات بتقدير كبير.

لقد أيدت الهند بقوة الولاية الإضافية التي مُنحت للبعثة لنشر فريق لرصد الانتخابات ومساعدة حكومة العراق فيها بما في ذلك تنظيم حملة إعلامية لتعزيز الوعي الانتخابي بين الناخبين العراقيين (القرار ٢٥٧٦ (٢٠٢١)). ونحيط علما بآخر المعلومات التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام عن تعبئة الفريق، وندعو إلى نشره في وقت لضمان التنفيذ الفعال لولاية الفريق التي أذن بها المجلس. ونقدر الدعم المالي الذي قدمته مختلف الدول الأعضاء للبعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لتنفيذ هذه الولاية. وتمشيا مع تقاليدنا الديمقراطية الراسخة، ساهمت الهند في العملية الديمقراطية والانتخابية في العراق بصفتنا مراقبا لانتخابات عام ٢٠١٨. ونأمل أن نقدم مساهمة مماثلة خلال الانتخابات المقبلة أيضا.

ونشعر بالارتياح أيضا بزيادة عدد المرشحات المشاركات في الانتخابات. ويجب أن تستمر الخطوات الموثوقة التي اتخذتها الحكومة لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات ومنع العنف ضد المرشحات والتصدي له لضمان مشاركة المرأة العراقية بشكل كامل وفعال في العملية السياسية.

لا يزال خطر الإرهاب يهدد جهود الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية في العراق بشكل مستمر. لقد قدّم التقرير الأخير للأمين العام عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) (S/2021/682) تذكيرا صارخا آخر بالخطر البالغ الذي يشكله تنظيم داعش على استقرار العراق وعلى السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ولا يزال تنظيم داعش نشطا في العراق مع تغيير أسلوب عمله. وتركز الجماعة الأساسية الآن على استعادة سيطرتها على الأراضي في العراق وسوريا في حين تعمل الجماعات الأخرى المرتبطة بها بشكل مستقل. وتتسم هذه الظاهرة المتغيرة بالخطر الشديد وتشكّل مجموعة جديدة من التحديات لجهودنا الجماعية في الكفاح ضد تنظيم داعش والإرهاب.

وأعرب عن تضامني مع جميع الضحايا وأتقدم بخالص التعازي إلى أسرهم في العراق التي عانت ولا تزال تعاني من آفة الإرهاب. وفقدت الهند للأسف ٣٩ من مواطنيها بسبب إرهاب تنظيم داعش. علاوة على ذلك، كان لا بد من إجلاء آلاف المواطنين الهنود الآخرين. ونشيد أيضا بالتضحيات الهائلة التي قدمها شعب العراق، ولا سيما أفراد الأمن الوطني في البلد، في الكفاح ضد تنظيم داعش. ولا يمكننا أن نقلل من مستوى حذرنا من الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الدولية المتواصلة الرامية إلى دعم العراق في مكافحة الإرهاب واستعادة الاستقرار وإعادة الإعمار وتدريب القوات العراقية.

لقد وفر الحوار البناء والتعاون بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان فيما يتعلق بالميزانية وتقاسم الإيرادات وإدارة الحدود بيئة إيجابية مواتية للتوصل إلى اتفاق مستدام على جميع المسائل المعلقة. ونشجع البعثة على دعم وتيسير الحوار عندما تطلب الحكومتان ذلك.

وتدين الهند العمليات العسكرية التي تنفذها الدول المجاورة للعراق في أراضيه دون موافقة حكومة العراق بحجة تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب. ولا يمكن أبدا انتهاك سيادة العراق ويجب احترام سلامته الإقليمية واستقلاله احتراما كاملا.

ونرحب بالجهود المشتركة المستمرة التي تبذلها حكومتا العراق والكويت لتحديد مكان المفقودين الكويتيين وغيرهم من الرعايا الكويتيين المفقودين وتحديد هويتهم وإعادتهم إلى أوطانهم، فضلا عن ممتلكاتهم. وسيساعد تحديد الكويت لهوية ١٠ أفراد من الرفات التي أرسلها العراق في إغلاق ملفات أسر الضحايا. ونشيد بالجهود التي يبذلها أعضاء الآلية الثلاثية ونأمل أن يواصل الطرفان تعزيز التعاون فيما بينهما إلى أن تحل المسألة بما يرضي العراق والكويت.

وتقدر الهند جهود الحكومة العراقية للإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي والتغلب على التوترات من خلال الحوار مع الدول المجاورة. ونتمنى للعراق التوفيق في مبادرته لعقد مؤتمر إقليمي لتعزيز العلاقات الودية بين دول المنطقة.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد دعم الهند الثابت لبناء عراق ديمقراطي تعددي اتحادي موحد ومزدهر. وستظل الهند، بوصفها صديقا قديما، شريكا للعراق في جهوده الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي وإحلال السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل العراق

السيد فتّاح (العراق)**:** أود في البدء أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السيد تيرومورتي، الممثل الدائم للهند، على رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي؛ وأن أتقدم بالشكر لسعادة السيد نيكولا دو ريفيير على الجهود المتميزة التي بذلها أثناء رئاسته للمجلس لشهر تموز/يوليه الماضي. كما أعرب عن امتناني لسعادة السيدة جانين هينس – بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على الإحاطة التي قدمتها.

تستمر حكومة بلادي في تنفيذ برنامجها الحكومي لتلبية الوعود التي قدمتها للشعب بالرغم مما تواجهه للعديد من التحديات الضخمة والمترابطة. إذ تعمل الحكومة بأقصى الإمكانيات، كما وعدت، تلبية لمطالب الجماهير من خلال إجراء التحضيرات اللازمة لتنظيم انتخابات مبكرة حرة ونزيهة، والحفاظ على السلام والأمن، ومكافحة الإرهاب وجائحة كوفيد–١٩ والفساد، وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية الملحة.

منذ تشكيل الحكومة الحالية وهي تضع على عاتقها تعزيز الثقة مع الشعب بشرائحه المختلفة، لا سيما فئة الشباب، من خلال خطوات تتضمن الآتي:

أولاً، الاستماع لأصوات الجماهير واحترام الحقوق الدستورية للتظاهر السلمي وحرية التعبير وحمايتهم؛

ثانياً، توفير عدد من سبل الدعم للشباب من برامج التوظيف وتوفير السكن، إذ أطلقت الحكومة مبادرة القروض منخفضة التكلفة وطويلة الأمد، حيث سجل حتى تاريخه قرابة ٣,٥ ملايين مواطن في مشروع داري للإسكان؛

ثالثاً، تعزيز مستوى المحاسبة للمسؤولين عن الانتهاكات عبر تشكيل فريق تقصي الحقائق مهمته التحقيق ومنع تكرار هذه الانتهاكات مستقبلاً، حيث تم اتخاذ الإجراء القانوني العادل وفق القانون الوطني ذي الصلة بحق عدد من منتسبي الأجهزة الأمنية ممن ثبت تورطهم بالتعرض للمتظاهرين، وإلقاء القبض على عدد من مرتكبي الجرائم بحق الناشطين المدنيين والمتظاهرين؛

رابعاً، فرض سلطة القانون وحصر حيازة السلاح بيد الدولة، وتعزيز جهود الإصلاح الأمني في المؤسسات الحكومية لتقوية إجراءات حقوق الإنسان ضمن سياق فرض سيادة القانون.

أما فيما يخص مواجهة جائحة كوفيد–١٩، فقد أطلقت الحكومة حملة وطنية واسعة النطاق منذ منتصف شهر آب/أغسطس الحالي، لتطعيم المواطنين باللقاح المضاد لفيروس كورونا المستجد. وبهذا الصدد، نشكر الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية على دورها في برنامج كوفاكس لتوفير اللقاحات. كما نتقدم بالشكر للولايات المتحدة الأمريكية على تقديم ٥٠٠ ألف جرعة لقاح إلى العراق.

إن التحديات الأمنية لا تزال كبيرة وتؤثر على جهود الحكومة في المجالات المختلفة. وفي مقدمة هذه التحديات الإرهاب الذي يعدّ الخطر الأكبر والأكثر قدرة على الاستمرار. وبهذا الصدد، تقدم حكومة العراق شكرها لمجلس الأمن لتضامنه ودعمه الكبيرين للعراق حكومة وشعباً لا سيما من خلال التنديد بالهجوم الإرهابي الجبان الذي استهدف سوقاً شعبياً في العاصمة بغداد.

إن التهديدات الكبيرة التي يشكلها الإرهاب على العراق تضع العراقيل أمام خطط الحكومة وجهودها في المجالات المختلفة وفي مقدمتها التنمية. فعلى سبيل المثال، يستهدف الإرهابيون أبراج نقل

الطاقة الكهربائية الأمر الذي يسبب خسائر مادية كبيرة كما يُعطل خطط الحكومة لتعزيز الخدمات.

يكرر العراق دعواته لعدم استخدام أراضيه ساحة لتصفية الحسابات أو لأغراض سياسية أو تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، بما يعرض أمنه واستقراره للخطر، ويؤكد على ضرورة احترام المبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها احترام سيادة الدول ومبادئ حسن الجوار وتعزيز العلاقات التعاونية. كما يدعو مجلس الأمن للنظر بجدية بهذا الشأن ودعوة الدول الأعضاء لإظهار الالتزام الكامل بالمبادئ المشار إليها آنفاً.

كما يجدد العراق التزامه بمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، إذ تم الاتفاق خلال الجولة الرابعة من مباحثات الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية على سحب القوات الأمريكية القتالية بالكامل من العراق في نهاية العام الحالي، والاتفاق على الاستمرار في علاقات التعاون عبر التحالف الدولي للقضاء على داعش، وتعزيز الشراكة طويلة الأمد في مجالات الأمن والاقتصاد والصحة والتعليم والثقافة والطاقة والبيئة والاستثمار. كما يحرص العراق على تقديم الدعم لضحايا الإرهاب الذين من بينهم الناجيات الإيزيديات. إذ شكلت الحكومة العراقية المديرية العامة لشؤون الإيزيديين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في شهر أيار/مايو. والتزاماً من الحكومة بتطبيق قانون الناجيات زار السيد رئيس الوزراء قضاء سنجار والتقى بعدد من الناجيات واستمع لاحتياجاتهن. كما أثبت العراق التزامه باستعادة العراقيين المحتجزين في مخيم الهول في سورية حيث أعادت الحكومة العراقية ٩٣ عائلة عراقية تتكون من ٣٨٢ شخصاً من بينهم ١٤٥ طفلاً وتم نقلهم إلى مخيم الجدعة – ١ في محافظة نينوى لغرض إعادة التأهيل.

تؤكد حكومة بلادي التزامها الكامل بحماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة في العراق والعاملين فيها، وتبذل الحكومة بهذا الصدد جهوداً كبيرة لمنع تكرار الهجمات الصاروخية التي تنفذها جماعات خارجة عن القانون، والتي تسعى من خلالها لزعزعة الاستقرار في العراق والتأثير سلباً على التعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي في سبيل مكافحة الإرهاب.

يضع العراق مفردة التعاون جوهراً لعنوان العلاقات مع دولة الكويت الشقيقة، إذ يبرهن العراق باستمرار على التزامه الكامل بسداد التعويضات بوقتها المحدد، حيث تم تغطية الدفعة الأخيرة البالغة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٢١. أما بخصوص ملف المفقودين، يثمن العراق إعلان السلطات الكويتية تحديد رفات ٨ مفقودين ليكون العدد الإجمالي لمن تم التعرف عليهم ٢٨ من أصل ٦٩ مفقوداً تم تسليم رفاتهم على مجموعتين منذ آب/أغسطس ٢٠١٩. وفي غضون ذلك، يدعو العراق اللجنة الثلاثية ودولة الكويت إلى تسريع عملية الإعلان في أقرب فرصة عن نتائج اختبارات الحمض النووي.

إن احترام العراق لالتزاماته تجاه دولة الكويت الشقيقة هي تجسيد حقيقي لمبادئ التعاون والاعتدال والالتزام بالقانون الدولي التي ينتهجها العراق في جوهر سياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي والمجتمع الدولي ككل. ومن هذه المنطلقات الإيجابية، يسعى العراق للمساهمة بجدية وفاعلية في الجهود الرامية لبناء الثقة وتعزيز الاستقرار الإقليمي. واستناداً لهذه الرؤية، دعا العراق دور الجوار الإقليمي لتنظيم مؤتمر قمة في بغداد بعنوان "مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة"، الذي سيعقد في ٢٨ آب/أغسطس الجاري، لتعزيز الحوار والانطلاق بخطوات جديدة وموثوقة نحو ترسيخ آليات التعاون والاستقرار المستدام.

إن الانتخابات المبكرة القادمة تعد جزءاً أساسياً من برنامج الإصلاح الذي تلتزم به الحكومة العراقية. ولهذه الأهمية القصوى، طلبت دعم الأمم المتحدة في مجال المراقبة الانتخابية الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٥٧٦ (٢٠٢١). وبهذه المناسبة، أتقدم باسم حكومة بلادي بالشكر لأعضاء مجلس الأمن على صدور هذا القرار وتلبيتهم لطلب العراق حول المراقبة الانتخابية، وإلى الأمانة العامة للمنظمة ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والممثلة الخاصة على وجه التحديد، للجهود الكبيرة المبذولة لمساعدة العراق في ظل

التحضيرات الجارية لتنفيذ القرار، ونتطلع إلى وصول الفريق الأممي القوي والملحوظ ليمارس عمله في العراق بأقرب فرصة ممكنة، وأن يغطي جميع المحافظات العراقية.

وبهذه المناسبة، أعرب باسم حكومة بلادي عن الشكر لأعضاء مجلس الأمن على اتخاذ هذا القرار ٢٥٧٦ (٢٠٢١) وتلبيتهم لطلب العراق بشأن مراقبة الانتخابات. ونشكر الأمانة العامة للمنظمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والممثلة الخاصة بالتحديد. ونتطلع إلى وصول أعضاء فريق الانتخابات الأممي العتيد والجدير بالتقدير ليمارس عمله في العراق في أقرب فرصة ممكنة، وأن يغطي جميع المحافظات العراقية.

نقدر أيضا قرار الإتحاد الأوربي بإرسال بعثة لمراقبة الانتخابات في العراق، وتصبو الحكومة إلى تحقيق تعاون أوثق مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وبعثات المراقبين الدوليين لتيسير عمل المراقبين، وتهيئة الظروف المثلى لأداء المهام الموكلة إليهم.

في الختام، أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة على موقفه الراسخ والثابت الداعم للعراق من خلال تأكيده المستمر على احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه، حيث يواصل المجتمع الدولي دعم العراق ومد يد العون لزيادة التعاون من اجل تحقيق الرفاهية والاستقرار للشعب العراقي.

كذلك أثمن باسم حكومة بلادي الجهود الحثيثة التي يبذلها فريق بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في شتى المجالات، لا سيما على الصعيد الإنساني والتنموي خلال المدة المشمولة بتقرير الأمين العام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لم يتبقَ أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفِعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.